Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.29/Add.1
البند 11 من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

أنشطة المشروعات المقررة

2003-2002

ضميمة

بعد إرسال الوثيقة EB 2002/77/R.29 إلى أعضاء المجلس التنفيذي، دخلت ثلاثة مشروعات إضافية مرحلة متقدمة من الإعداد تسمح بإدراجها في الملحق "ألف" من الوثيقة المذكورة. ويرد طياً موجز المشروعات المعنية.

Document #: 300859
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

الملحق ألف

الإقليم: آسيا والمحيط الهادي	**البلد:** باكستان
اسم البرنامج: برنامج تنمية المجتمعات المحلية	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 440
تكاليف البرنامج (بملايين الدولارات الأمريكية): 43.4	**السكان (بالمليون)**[1]: 138.1
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): يحدد فيما بعد	**الممول الخارجي الرائد**[2]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الشروط المقترحة: تيسيرية للغاية	**الجهة المشتركة في التمويل:** المفاوضات جارية مع برنامج الأغذية العالمي
الوضع الراهن: قيد ما قبل التقدير	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أهداف البرنامج

يعيش نحو 70% من فقراء باكستان في المناطق الريفية، وتفيد التقارير أن عددهم يتزايد. وتعتبر ولاية آزاد جامو وكشمير من أشد ولايات البلد فقرا حيث يتراوح الدخل الفردي السنوي فيها بين 180 و200 دولار أمريكي، أي ما يعادل نصف الدخل الفردي على المستوى الوطني. ويشكل تدهور حالة الأراضي وتجزؤ الحيازات وتدهور الإنتاجية الزراعية خطرا داهما على النمط المعيشي التقليدي، ويجبر عددا متزايدا من الفقراء على الهجرة بحثا عن عمل خارج الزراعة. في ظل هذه الخلفية يهدف البرنامج المقترح إلي خفض معدل الفقر في المناطق الريفية بتمكين المنظمات المجتمعية المحلية من تحمل المسؤولية عن تحقيق اللامركزية لعمليات تخطيط الأنشطة الإنمائية وتنفيذها. وسيشجع البرنامج على التنمية الحساسة للتمايز بين الجنسين من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد التشاركية. ويهدف البرنامج على وجه التحديد إلى: (i) تعزيز دور وقدرات المنظمات المجتمعية القائمة وإنشاء منظمات جديدة منها ضمانا لحصول المجموعة المستهدفة على ثمار التنمية اللامركزية على أساس مستدام؛ (ii) وضع الأساس الذي يقوم عليه نجاح نقل السلطات إلي المستوى المحلى من خلال الترويج لممارسة السلطات بشكل فعال وتحقيق الشفافية والمساءلة، وتحسين العلاقة بين المؤسسات المركزية والمحلية (بما في ذلك الجوانب المالية والتشغيلية)؛ (iii) تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتطوير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية بغرض زيادة فرص كسب الدخل والعمل والحد من الفقر، لاسيما في صفوف أكثر الفئات حرمانا.

المستفيدون من البرنامج

سوف يشمل البرنامج ولاية آزاد جامو وكشمير بأكملها حيث تعيش الأغلبية العظمى من السكان، أي ما يقدر بنحو 2.9 مليون نسمة في مستوى معيشة الكفاف أو دونه. ويعيش نحو 88% من السكان في المناطق الريفية ويعتمدون

1 بيانات عام 2000؛ ويرد الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة.

2 الممول الخارجي هو الذي يتولى، بناء على طلب الحكومة، الريادة في تصميم المشروع، والعمليات السابقة على التقدير، وحشد الموارد الخارجية.

في معيشتهم على العمل الحرجي والزراعي. وتتألف المجموعة المستهدفة من ثلاث فئات فرعية محددة هي: (i) النساء والأسر التي تعولها النساء، أي المجموعة المستهدفة على أساس الأولوية من البرنامج؛ (ii) الأسر المعدمة (10% من الأسر الريفية)؛ (iii) أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين (75% من المجموعة المستهدفة). ومن المتوقع أن تتولى النساء إنشاء نحو 50% من المنظمات المجتمعية وأن يحصلن على النصيب الأكبر من دعم البرنامج في مجال التدريب وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل والائتمانات. وسوف يستهدف البرنامج قرابة 000 120 أسرة من الأسر الريفية البالغ عددها 80 383 أسرة.

عناصر البرنامج

(أ) التنمية المجتمعية الحساسة للتمايز بين الجنسين

سيمول البرنامج تكاليف تعيين: (i) المنظمات غير الحكومية المؤهلة لكي تقوم بدور تيسير الأنشطة الإنمائية وتقديم الخدمات لبناء قدرات قادة المنظمات المجتمعية وأعضائها؛ (ii) اثنين من منسقي التنمية المجتمعية (رجل وامرأة)؛ (iii) القائمين على التعبئة الاجتماعية الذين سيحصلون على التدريب في مجال تخطيط وتنفيذ التنمية التشاركية المحلية؛ (iv) كبير منسقي تدريب يمارس عمله في إطار وحدة إدارة البرنامج. وسيقدم البرنامج أيضا الدعم من أجل (i) تدريب المستفيدين في مجالات مثل تنمية المشروعات الصغيرة وإدارتها واكتساب المهارات على ممارسة العمل المولد للدخل، وتقدير احتمالات السوق، وتشغيل وصيانة البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ii) تنمية الأحراج المجتمعية؛ (iii) إجراء مسح لإدارة المراعي؛ (iv) توفير مرافق النقل وتكاليف التشغيل.

(ب) صندوق التنمية المجتمعية

يضم هذا العنصر ثلاث نوافذ تمويلية هي: (i) *نافذة تمويل القروض الصغيرة* القائمة على أساس مفهوم التنمية المتدرجة؛ (ii) *نافذة البنية الأساسية* لتمويل تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية (مثل البنية الأساسية المحدودة التي تفيد إحدى المنظمات المجتمعية أو البنية الأساسية على مستوى المجتمعات المحلية وفيما بينها والتي تفيد مجموعة من المنظمات المجتمعية) مع تحديد أولوية مختلف الأنشطة واعتمادها من خلال عمليات تخطيط التنمية القروية؛ (iii) *نافذة الابتكارات*، لتوفير الأموال، على أساس تنافسي، لدعم المبادرات المجتمعية (مثل النظم المحسنة أو الجديدة للزراعة والإنتاج الحيواني والحرجي وتطوير المشروعات الريفية الصغيرة والنهوض بالنساء) ونظم تجهيز المنتجات الجديدة أو تعبئتها والابتكارات الزراعية لتوفير وقت النساء وتيسير واجباتهن.

(جـ) إدارة الموارد الطبيعية

نظرا لأن طبيعة أنشطة البرنامج تقوم على أساس تلبية طلب المستهدفين، فإن قائمة الأنشطة التي ستمول في إطار هذا العنصر ليست قائمة مفروضة، وإنما تتضمن خيارات تنتقي المجتمعات المحلية ما تريده منها وتكيف نماذج المشروعات مع احتياجاتها كما تراها هي ومع الطلبات التي يعرب عنها المزارعون الأفراد أو مجتمعاتهم . وقد تشمل القائمة خيارات تدعم تنمية الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية والبستانية والإنتاج الحيواني، والحراجة

الاجتماعـــية، وصون التربة والمياه، وإدارة المياه، وشبكات الري الصغيرة، وإنتاج البذور والشتلات، وعمليات تجهيز الإنتاج وتوفير مدخلاته، وتنفيذ المشروعات الصغيرة لتسويق الإنتاج. وستمول هذه الأنشطة من خلال مخططات تمويل القـــروض الصـــغيرة التـــي تـــتولاها المنظمات المجتمعية. وسيدعم البرنامج أيضا أنشطة الإرشاد والتدريب وبحوث المواءمة التشاركية في حقول المزارعين، والأنشطة الأخرى التي تحدد وفقا لطلبات المجتمع المحلي.

(د) إدارة البرنامج

ستنشـــأ وحدة إدارة البرنامج في مظفر أباد في إطار دائرة التخطيط والتنمية. كما ستنشأ مكاتب للبرنامج في كـــل قســـم من أقسامه الجغرافية. وسيساعد البرنامج على تدعيم إمكانات دائرة التخطيط والتنمية من أجل خدمة سكان الريف.

تنفيذ البرنامج

ســـينفذ البرنامج على مدى فترة سبع سنوات. وستفوض ولاية آزاد جامو كشمير كل السلطات والصلاحيات إلـــي دائـــرة التخطيط والتنمية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج. وسيتولى كبير الأمناء المساعد للدائرة المسؤولية عن توجيه السياســـات. وستتولى وحدة إدارة البرنامج المسؤولية عن تقديم خدمات التنسيق/التيسير والتنفيذ العام للبرنامج. وستسند المسؤولية عن إدارة الأعمال اليومية إلي مكاتب الأقسام. وستتولى وحدة توجيه البرنامج المسؤولية عن تنسيق أنشطته. وســـتكفل لجـــنة التوجيه في الأقسام التنسيق الفعال بين جميع أصحاب الشأن على مستوى القسم، وستتولى استعراض وإقرار خطط العمل والميزانيات السنوية.

السمات الهامة

يعد هذا البرنامج أول برنامج إنمائي رئيسي يشمل منطقة واسعة محددة، حيث يشمل ولاية آزاد جامو كشمير كلهـــا. وســـوف يســـتهل البرنامج عملية إنمائية شاملة بتمكين المنظمات المجتمعية من امتلاك العملية الإنمائية وجعل مقدمـــي الخدمـــات الحكوميـــن مسؤولين أمام هذه المنظمات، وبذلك يمهد الطريق أمام نقل المسؤولية إلي المستويات المحلـــية بشـــكل فعال. كما سيقيم البرنامج علاقات تعاقدية بين المستفيدين والوكالات المعنية بتقديم الخدمات. وستقوم جمـــيع أنشـــطة الـــبرنامج على أساس المشاركة المجتمعية والشفافية السياسية، أي أن أعضاء مجلس الاتحاد العام لن يشـــتركوا، بـــناء علـــى طلـــب الحكومة، في اختيار مخططات البنية الأساسية وغيرها من أنشطة البرنامج. وتحقيقا للامركـــزية ســـينقل قـــدر كبـــير مـــن المسؤوليات إلي مستوى الأقسام، كما ستنقل المسؤولية عن تنفيذ البرنامج إلي المجـــتمعات المحلـــية، وستؤدى الترتيبات الائتمانية المقترحة إلى نقل الأموال المقابلة إلي الجمعيات الائتمانية المحلية تدعـــيما للإمكانيات المالية والإدارية للمنظمات المجتمعية وإشراك مؤسسات تمويل القروض الصغيرة في أنشطة إعادة الإقـــراض إلـــي المشـــروعات الفردية الصغيرة وإلى تجمعات المنظمات المجتمعية الناضجة. كما ستعزز المنظمات المجتمعية والنسائية وتسهم في تحقيق الاستدامة لها مستقبلا. بالإضافة إلي ذلك ستؤدى هذه الترتيبات إلي تطوير فروع للهـــياكل التنظيمـــية الرئيســـية على مستوى الأقسام ثم، في النهاية، إلي تطوير هياكل تنظيمية رئيسية مثل المجتمعات

المحلـــية الريفـــية فـــي الولايـــة كلها. وتدعيما لملكية المستفيدين للبرنامج ستشترك منظماتهم في عضوية لجنة توجيه البرنامج ولجانه التقنية. وسيؤدى مشروع تطوير الخدمات والبنية الأساسية المجتمعية الذي يضطلع به البنك الدولي في الولايـــة إلـــي توسيع نطاق أثر البرنامج ليشمل الأسر الريفية وذلك من خلال تكملة جهوده في تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يتسم تنفيذ الأنشطة الممولة من البرنامج بقدر كبير من المرونة، إذ سيقوم على أساس تلبـــية طلـــب المســـتهدفين وتنفـــيذ الأنشـــطة العملية، مع استجابة هذه الأنشطة على مدار السنة لمبادرات المستفيدين واحتـــياجاتهم. ومـــن شأن تطوير المشروعات الصغرى والبسيطة والمتوسطة، مع التركيز على المشروعات التي تفيد النساء، أن ينعش الاقتصاد الريفي ويحد من فقر الفئات الضعيفة.

القضايا الرئيسية

تشـــمل القضايا الرئيسية إبرام مذكرات التفاهم مع: (i) الصندوق الباكستاني للحد من الفقر/البرنامج الوطني للدعم الريفي بشأن ترتيبات المشاركة في التمويل؛ (ii) برنامج الأغذية العالمي بشأن ترتيبات التمويل المشترك أيضا؛ (iii) مصـــرف كوشـــهالى بشأن تلبية الاحتياجات المالية للمنظمات المجتمعية ومجموعات هذه المنظمات، فضلا عن تجمعاتهـــا الفرعـــية والرئيســـية. كما ستبحث قضايا أخرى تحددها لجنة الاستراتيجية التشغيلية وتوجيه السياسات في الصندوق.

عمليات الصندوق السابقة

أقـــر الصندوق 18 مشروعا بلغ مجموع قيمتها 137.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. ويجرى تنفيذ ستة من هذه المشروعات. ومن المتوقع أن يسرى مفعول مشروع تنمية الأراضي البعلية في المقاطعة الشمالية الغربية في الجزء الأول من عام 2003.

الإقليم: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**البلد:** المغرب
اسم المشروع: تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 1 180
تكاليف المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية): 11.04	**السكان (بالمليون)**[1]: 28.7
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): يحدد فيما بعد	**الممول الخارجي الرائد**[2]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الشروط المقترحة: متوسطة	**الجهة المشتركة في التمويل:** لا توجد
الوضع الراهن: تمت صياغته	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتحدد فيما بعد

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلي زيادة الدخل وتحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف الذين يعيشون في الإقليم الشرقي من المغرب الذي يعد المنطقة الرئيسية للتنمية الرعوية وينتمي لأشد مناطق البلاد فقرا. وسيحقق المشروع هذه الأهداف بتمكين المجتمعات المحلية من إعمار وإدارة مواردها الطبيعية بشكل مستدام وخلق فرص جديدة لأشد الفئات حرمانا (بما في ذلك صغار مربى الحيوانات والنساء والشباب العاطل عن العمل) واستغلال الثروات الطبيعية الضخمة في الإقليم. ويهدف المشروع بالتحديد إلي الآتي بالاستفادة من إنجازات المرحلة الأولى: (i) تدعيم إمكانات المنظمات القاعدية المحلية وتمكينها من تطوير آليات تشاركية فعالة تساعد المجموعة المستهدفة على تحديد واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة؛ (ii) تشجيع نظم الإنتاج الحيواني المعدلة لتحقيق قيمة مضافة للمنتجات الحيوانية من خلال عمليات التجهيز المحلية لهذه المنتجات وتحسين الصلات بالسوق؛ (iii) تنويع مصادر الدخل بالترويج لأنشطة كسب الدخل وتحسين الحصول على الخدمات التقنية والتسويقية والمالية.

المستفيدون من المشروع

سوف تشمل منطقة المشروع الكميونات التسع التي نفذت فيها المرحلة الأولى بجانب كميونتين جديدتين تتسم بخصائص زراعية إيكولوجية واجتماعية اقتصادية مماثلة. وتقع جميع هذه الكميونات في الإقليم الشرقي من المغرب وتشكل جزءا من ولايات فقيق وجرادة وتاوريت. وينتمي سكان منطقة المشروع إلي أشد فئات القطر فقرا. ويعيش نحو 80% من سكان الكميونات الإحدى عشرة والبالغ عددهم 700 70 نسمة في المناطق الريفية. ويتألف المستفيدون الرئيسيون من المشروع من مربي الحيوانات الأكثر فقرا وأسرهم من بين أعضاء تعاونيات مستخدمي المراعى البالغ عددهم 000 9 عضو في منطقة المشروع. وسوف يستفيد 000 3 شخص على الأقل بشكل مباشر من الأنشطة المادية والإنتاجية، مثل إعمار المراعى وإقامة المساقي وتنمية المزارع العلفية وإنشاء وحدات التسمين. وسوف يستفيد نحو 000 4 شخص و250 مشروع فردى صغير من الترويج للأنشطة المدرة للدخل والدعم المقدم للخدمات المالية المحلية. فضلا عن ذلك فإنه نظرا لأن تنمية الأنشطة المولدة للدخل للنساء تعرقلت من قبل بسبب الافتقار للخدمات المالية

الريفـية فإن النساء سيمثلن جزءا كبيرا من المجموعة المستهدفة من المرحلة الثانية من المشروع. كما سيستفيد الشباب العـاطل عـن العمل (بما في ذلك خريجو المدارس) الذين يعيشون في منطقة المشروع من مختلف أنشطة المشروع. وسوف يستفيد جميع السكان، عمليا، من المشروع بشكل غير مباشر.

عناصر المشروع

(أ) تدعيم الأصول المؤسسية واكتساب المعرفة

يتضـمن هـذا العنصر: (i) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية القائمة في منطقة المشروع والمتعلقة بتنمية المراعى والإنـتاج الحيواني والتي تتألف من خطة عمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وما يتصل بها من خطط عمل لمديريتي الـزراعة الجهويتيـن المشـتركتين في المشروع؛ (ii) تحسين إدارة المعلومات، بما في ذلك إعداد الكتيبات المرجعية ووضـع نظـام للمعلومات الجغرافية وإنشاء مركز للتوثيق في الإقليم الشرقي؛ (iii) تقديم الدعم المؤسسي للتعاونيات وللوحدات الميدانية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وإدارة المشروع من خلال توفير التدريب الفني وغير الفني والدعم اللوجستي والمساعدة التقنية. وستدعم وحدتا تنسيق المشروع في وحدة إدارة المشروع بعدد إضافي من الموظفين.

(ب) الترويج لبناء الشراكات

سـيقدم المشروع الدعم من أجل: (i) إقامة الآليات التشاركية التي ستتضمن أساسا عقد ورش العمل الخاصة بـالإعلام/التوعـية مع احتمال مشاركة جهات أخرى مشتركة في التمويل وفي التنفيذ، وتقديم المساعدة القانونية لإبرام اتفاقيات المشاركة، وإجراء البحوث وتنفيذ الأنشطة الإنمائية ذات الفائدة المشتركة لجميع الأطراف؛ (ii) الترويج لإقامة الشراكات من خلال الاستثمار في إعمار المراعي وإدارتها وتنمية الإنتاج الحيواني وتوفير التدريب التقني.

(جـ) زيادة القيمة المضافة للإنتاج

سيشجع المشروع ما يلي: (i) الأنشطة المولدة للدخل بتحديد منافذ وصلات تسويق المنتجات الرئيسية للإقليم وإعـداد كتيـبات الإجـراءات وتوفـير التدريب المهني وتقديم خدمات الاستشارة القانونية والعملية إلي القائمين على المشروعات الصغيرة؛ (ii) تقديم الخدمات المالية والريفية من خلال توفير الدعم بالمعدات والمواد والشؤون اللوجستية للجمعيات الإقليمية لتقديم الائتمانات الصغيرة؛ (iii) تطوير الأسواق بإجراء الدراسات القطاعية وتنظيم حملات الترويج ومراكز الإعلام والدعاية والمعارض.

تنفيذ المشروع

سينفذ هذا المشروع على مدى ست سنوات تحت المسؤولية العامة لمديرية الإنتاج الحيواني في وزارة الفلاحة والتنمـية الريفـية. وسـتتولى لجنة توجيهية وطنية اعتماد خطط العمل والميزانيات السنوية. وعلى المستوى الميداني سيتولى مدير المشروع، الذي سيمارس عمله من خلال وحدتين للتنسيق تقعان في مديريتى الفلاحة اللتين تغطيان منطقة

المشروع، المسؤولية عن تنفيذ المشروع. وستتولى الوحدتان المسؤولية عن تخطيط أنشطة المشروع وتنسيقه وبرمجته. وستنفذ أنشطة المشروع من خلال مديريتى الفلاحة ومراكز الشغل التابعة لهما في المديرية الجهوية للمياه والغابات ومن خلال المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وفقا للخبرة المطلوبة.

السمات الهامة

تتفق هذه المرحلة الثانية من المشروع مع استراتيجية الحكومة في مجال التنمية الريفية حتى عام 2020 التي تؤكد على تطوير النظم الرعوية التقليدية كوسيلة مهمة لعلاج مشكلة الفقر الريفي. وتعبر أيضا عن الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في المغرب والمبينة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي تقوم على أساس التنمية الريفية القائمة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتنويع نظم الإنتاج ومصادر الدخل وتحقيق اللامركزية وتعزيز المؤسسات المحلية وتحسين الوصول إلي الأصول الإنتاجية (بما في ذلك المياه والأراضي وخدمات الدعم ورأس المال). وسيعطى المشروع الأولوية لتحقيق التكامل بين هذه الأنشطة بوضع خططها في إطار تشاركي على مستوى الوحدات الاجتماعية الجهوية المتجانسة. وستساعد خطط التنمية التعاونية على تحقيق التناغم بين الأنشطة والتوافق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقة المشروع، بما يؤدي إلي زيادة ترشيد إدارة الموارد الطبيعية. وسوف يسهم المشروع في الاستراتيجية الوطنية لتنمية المراعى والإنتاج الحيواني في سهول الإقليم الشرقي. كما أنه سيعمل بتوافق كبير مع اتجاهات الإطار الاستراتيجي للصندوق من حيث تعزيز الأثر ودعم المعرفة وتقوية الشراكات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

القضايا الرئيسية

ستتولى بعثة التقدير: (i) المضي في تطوير استراتيجية المشروع المتعلقة بمسألة تمايز الجنسين؛ (ii) التعبير عن نهج المشروع تجاه تقديم المشورة العملية؛ (iii) الاتصال بالحكومة بشأن مساهمتها المالية في عنصر التمويل الريفي.

عمليات الصندوق السابقة

دعم الصندوق حتى الآن سبعة مشروعات (ثلاثة منها جارية التنفيذ) بما مجموع قيمته 61.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (مخصوما منها المبالغ الملغاة من القروض).

الإقليم: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**البلد:** تركيا
اسم المشروع: مشروع تنمية سيفز ارزينجان	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 3 100
تكاليف المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية): 27.91	**السكان (بالمليون)**[1]: 65.3
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): يحدد فيما بعد	**الممول الخارجي الرائد**[2]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الشروط المقترحة: عادية	**الجهة المشتركة في التمويل:** المفاوضات جارية مع صندوق الأوبيك
الوضع الراهن: تمت صياغته	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أهداف المشروع

يوجد تفاوت كبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم والمقاطعات الجغرافية المختلفة في تركيا وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أيضا. فمستوى الفقر الريفي مرتفع في مقاطعتي أرضكان وسيفاس حيث أنهما تعانيان من تدهور البيئة، لاسيما في أراضي المراعي والغابات ولا تتوافر فيها الفرص الاقتصادية غير الزراعية. وفي الوقت نفسه تتنوع قاعدة الموارد الزراعية والرعوية والحرجية بين المقاطعتين وتتوافر لهما إمكانات اقتصادية كبيرة. في ظل هذه الخلفية فإن المشروع المقترح يهدف إلى: (i) زيادة الإنتاجية الزراعية ومستوى دخل فقراء الريف في الأجزاء الأقل نموا في المقاطعتين؛ (ii) التوسع في فرص العمالة الريفية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (iii) بناء ودعم المؤسسات المعتمدة على الذات والتي تعمل بشكل مباشر بين صفوف فقراء الريف؛ (iv) تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف، لاسيما النساء.

المستفيدون من المشروع

ستشمل منطقة المشروع اثنتين من أقل المقاطعات نموا في تركيا مع التركيز على أشد أقسام هذه المقاطعات فقرا. ويقدر عدد أفراد المجموعة المستهدفة بنحو 000 200 نسمة (000 39 أسرة) يقيمون في نحو 400 قرية ويمثلون 42% من سكان الريف و 19% من مجموع سكان المقاطعتين. وسيتألف المستفيدون من أشد الناس فقرا في منطقة المشروع، أي صغار المزارعين والرعاة والنساء، الذين يعتمد نظامهم المعيشي على استغلال الموارد الطبيعية المحلية. ومن المتوقع أن تستفيد نحو 600 3 أسرة من استثمارات المشروع في الرعاية الصحية الحيوانية وتقديم المشورة في مجال الإنتاج. وستعود أنشطة الإنتاج المحصولي والزراعة الحرجية بالفائدة على نحو 500 9 أسرة زراعية تشمل 350 6 أسرة تعتمد على الزراعة البعلية و 150 3 أسرة تعتمد على الزراعة البعلية المختلطة بالزراعة المروية. وستعود استثمارات الري بالفائدة على نحو 500 7 أسرة. كما ستستفيد نحو 000 15 امرأة من توفير أو تحسين إمدادات المياه المنزلية، كما سيستفيد عدد آخر منهن من تحسين الأحوال الصحية لأعضاء أسر المستفيدين.

عناصر البرنامج

(أ) التنمية المجتمعية والتعاونية

سوف يتضمن هذا العنصر: (i) بناء قدرات المؤسسات المجتمعية بمساعدة القرى المشتركة في المشروع على إقامة المؤسسات المجتمعية (رابطات التنمية المجتمعية، وتعاونيات المزارعين، والمجموعات النسائية ورابطات المنتجين والمنتفعين بالمياه) وتوعية القرويين وتدريبهم على اكتساب المهارات وتدريب أعضاء التعاونيات (لجنة الإدارة)؛ (ii) التنمية التعاونية، بمساعدة المهتمين من صغار المزارعين على إنشاء التعاونيات الجديدة أو تشجيعهم على الانضمام إلي التعاونيات القائمة، ودعم إعداد وتنفيذ خطط التنمية التعاونية؛ (iii) إنشاء صندوق للمبادرات المجتمعية والتعاونية لدعم الاستثمارات المجتمعية الإنتاجية والاجتماعية (مثل إقامة شبكات الري الصغيرة وتحسين طرق الوصول إلي القرى النائية وتوفير المياه المنزلية والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي وإقامة صهاريج تبريد اللبن ومراكز تجميع إنتاجه وإقامة مرافق الفرز والتعبئة ومطاحن الدقيق، الخ).

(ب) التنمية الزراعية

سيدعم المشروع ما يلي في إطار هذا العنصر: (i) نقل التكنولوجيا من خلال بحوث المواءمة واختبار التكنولوجيا بواسطة المزارعين في حقولهم، مع اتباع أساليب إرشادية غير تقليدية باستخدام نهج تشاركي ينطلق من مستويات المجتمع المحلي إلي المستويات العليا، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تشخيص المشكلات وتصميم التكنولوجيا واختبارها وتقييمها؛ (ii) تحقيق تكامل أفضل بين الإنتاج المحصولي والحيواني وزيادة المنتجات الحيوانية (اللبن واللحم)؛ (iii) تحسين وزيادة ناتج المحاصيل بتوفير التكنولوجيا المحسنة لإنتاج الحبوب والبقول والخضر وأشجار الفاكهة والعلف؛ (iv) تحقيق التكامل بين الزراعة والحراجة في الأراضي الخاصة والمشاع، وتحسين تكنولوجيا صون التربة والمياه؛ (v) التشجيع على تقديم القطاع الخاص لخدمات الصحة الحيوانية؛ (vi) تحسين المراعي وصون الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بتطبيق القانون 4342 على المراعي والمروج؛ (vii) تشكيل مجموعات تجهيز المنتجات لتحقيق قيمة مضافة لإنتاج اللبن وعسل النحل والمساعدة في تسويقه.

(جـ) إدارة المشروع

سيقدم الدعم من أجل (i) إنشاء وحدة إدارة المشروع؛ (ii) تدريب ودعم منسقي التنمية القروية.

تنفيذ المشروع

ستكون وزارة الزراعة والشؤون الريفية هي الوكالة المنفذة لهذا المشروع على مدى فترة التنفيذ التي تبلغ سبع سنوات. غير أن أنشطة المشروع ستنفذ، بقدر الإمكان، من خلال عقود تبرم مع المؤسسات الحكومية والخاصة. وستتولى اللجنة التوجيهية للمشروع المسؤولية عن إقرار خطط العمل والميزانيات وتنسيق أعمال التنفيذ. وستتولى وحدة تنفيذ المشروع، من مقرها في إحدى المقاطعتين، المسؤولية عن العمل اليومي في تنفيذ المشروع (سيتولى

مسؤول تنظيمي كبير للتنمية القروية تمثيل مقاطعته لدي المقاطعة الأخرى). أما على المستوى القروي فسيتولى منسقو التنمية المسؤولية عن تنسيق المشروع وإدارته.

السمات الهامة

المشـــروع يـــتفق وأهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق. وسيتولى بناء قدرات المؤسسات المجتمعية المحلية وتمكيـــنها من التعبير عن احتياجات فقراء الريف وآمالهم مع الحفاظ على الشفافية وروح المساءلة. ومن خلال إنشاء المشـــروع للهياكل التعاونية ذات النشاط العملي سيمهد الطريق أمام تحسين حصول الفقراء على خدمات النظام المالي الذي سيوسع المشروع من نطاقه، وتعزيز إمكانات تحقيق قيمة مضافة لإنتاج الفقراء وتعزيز قدرتهم على المساومة في الســـوق. وســـيطبق المشـــروع نهجـــا تشاركيا متطورا يعطي للمزارعين، من خلال تعاونياتهم، دورا فاعلا في إدارة المراعـــي والأنشـــطة الحرجـــية الزراعـــية والإرشاد. وسيؤدي الاستثمار في البنية الأساسية المجتمعية وفي استخدام تكنولوجيا زراعية صديقة للبيئة وفي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (المياه والمراعي) إلي تأمين وتوسيع إمكانات حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية الرئيسية. وسيشجع المشروع أنشطة ما بعد الحصاد والمتعلقة بتصنيع وتسويق منتجات اللبن وعسل النحل كمصدر يعول عليه في توليد الدخل.

القضايا الرئيسية

ســـتتولى بعـــثة التقدير: (i) استعراض الجوانب المؤسسية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالنهج التشاركي، لاسيما في المؤسسات الجديدة نسبيا؛ (ii) تقدير نموذج وحدة إدارة المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا مثل الدعم القانوني والرصد؛ (iii) مراعاة التمايز بين الجنسين؛ (iv) رصد التقدم المحرز وأثره.

عمليات الصندوق السابقة

اعـــتمد الصـــندوق حـــتى الآن خمســـة مشروعات بلغ مجموع قيمتها 45.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ويوجد مشروع الآن قيد التنفيذ.